س1 ماستر المعامل: 01 الرصيد : 02 الحجم الساعي للسداسي 2: 21سا 00

المحاضـرة رقـم 06

الأطراف الرئيسية في الحوكمة

يوجد أربعة أطراف تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لمفهوم وقواعد الحوكمة، وتحدد بدرجة كبيرة مدى نجاح أو فشل تطبيق هذه القواعد. وتتمثل هذه الإطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات فيما يلي:

أ–المساهمون : وهم الأطراف الذين يقومون بتقديم رأس المال الشركة، من خلال شرائهم للأسهم مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم وزيادة قيمة الشركة على المدى الطويل، ولهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم ، إن تعزيز الحوكمة يطمئن صغار المساهمين ويشجع الأطراف الأخرى على الاستثمار في الشركات المساهمة.

ب–مجلس الإدارة : يمثل مجلس الإدارة المصالح الأساسية للمساهمين وباقي أصحاب المصالح، كما يقوم باختيار المدراء التنفيذيين وتقديم التوجيهات العامة لهم بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم.

ج–الإدارة : تعتبر حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، وتعتبر على أنها الجهة المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة.

د–أصحاب المصالح: وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة من دائنين، موردين، عمال وموظفين، إلا أن هذه المصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان.والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم(01) : الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

س1 ماستر المعامل: 01 الرصيد : 02 الحجم الساعي للسداسي 2: 21سا 00

–أسباب و دوافع الحوكمة : ظهرت الحاجة إلى الحوكمة بفضل عدد من الأسباب والدوافع التي تنعكس أهميتها في النقاط التالية :

– تقييم أداء الإدارة العليا بالمنظمات وتعزيز المسالة.

– توفير الحوافز لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمنظمات بما يضمن تحقيق الأهداف العامة للمنظمة ومساهميها.

– مراجعة وتعديل القوانين الحاكمة لأداء المنظمات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كل من مجلس الإدارة والمساهمين ممثلين في الجمعية العمومية.

– الحاجة للاهتمام بجوانب آداب وسلوكيات المهن بما يحقق حماية لمصالح أفراد المجتمع، خصوصا في القطاعات التي تمس شرائح عديدة من المجتمع مثل قضايا البيئة والصحة والسلامة.

– العدد الكبير من حملة الأسهم، الأمر الذي يضعف من قدراتهم على تبني قواعد مشتركة لتنظيم عمل الشركة ومراقبة أدائها.

–حماية حقوق صغار المساهمين والأطراف الأخرى ذات الصلة بالشركة من احتمال تواطؤ كبار المساهمين مع الإدارة لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب الباقي.

– غياب التحديد الواضح لمسؤولية مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين أمام أصحاب المصالح والمساهمين.

– انتشار مساوئ الفكر والتطبيق المحاسبي.

– الفصل ما بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.

– تحسين الكفاءة الاقتصادية.